

اللجنة المركزية لقيادة وتبعية تنزيل المشاريع المندمجة تصك لقاء تنسيقيا

في سياق الجهود التي تبذلها الوزارة لتوفير شروط إنجاح عملية تنزيل المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، عقدت اللجنة المركزية لقيادة وتبعية المشاريع المندمجة يوم الخميس 16 فبراير 2017 بالمقر المركزي للوزارة-باب الرواح بالرباط، لقاء تنسيقيا، ترأسه نيابة عن السيد الكاتب العام للوزارة، مدير الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط، السيد عبد الحق الحياتي، وحضره مديرات ومديرو المصالح المركزية، ورؤساء المشاريع المندمجة.

وقد تداول المشاركون في هذا اللقاء نقطتين رئيسيتين: 1- متابعة انطلاق عملية تنفيذ خارطة الطريق، وآليات الاشتغال والتنسيق؛ 2- الندوات المركزية والوطنية الخاصة بالتأطير العملي والميزانياتي برسم سنة 2017. في مستهل هذا اللقاء، أوضح السيد عبد الحق الحياتي، أن الهدف من هذا اللقاء التنسيق هو النظر، ومحصص وضبط الجانب العملي لتنفيذ المشاريع المندمجة، الذي يجب إنهاؤه في حدود شهر ماي 2017.



وفي عرضه الخاص حول « خارطة الطريق وآليات الاشتغال والتنسيق»، استعرض السيد الحياتي مراحل تنفيذ هذه الخارطة، من حيث عمليات إرساء البنات التي ستشرف على تدبير المشاريع، واستكمال بنائها وتيسير تملكها، وكذا التأطير العملي للمشاريع على المستوى الجهوي والإقليمي، وإرساء آلية التعاقد حول برامج العمل بين المصالح المركزية والأكاديميات، وبين هذه الأخيرة والمديريات الإقليمية، إضافة إلى إرساء منظومة معلوماتية لتدبير وتتبع المشاريع، وأخيرا الرفع من القدرات التدريبية في مجال تدبير المشاريع، مبرزا في السياق، منهجية العمل التي يجب اتباعها لاستكمال إرساء المشاريع المندمجة، والتأطير الاستراتيجي والعملي والميزانياتي لهذه المشاريع...

تتمة ص: 2

مواد هذا العدد

- حوار مع السيد الكاتب العام 2-1
- تتبع تنزيل المشاريع المندمجة 2-1
- خارطة الطريق - آليات الاشتغال والتنسيق 3
- التأطير العملي والميزانياتي للمشاريع المندمجة 4

التشريعية الخريفية للبرلمان في أكتوبر من سنة 2014، والذي أوكل مهمة تهيئته للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. وقد قمنا بتفعيل هاته التدابير، خاصة وأن صاحب الجلالة كان قد أعطى تعليماته السامية في خطابه السامي عند افتتاح الدورة التشريعية في شهر أكتوبر من سنة 2014، بمواصلة القطاعات الحكومية المعنية مشاريعها الإصلاحية دون توقف أو انتظار.

أما المرحلة الثانية من هذه السيرورة، فهي التي خضنا غمارها بعد اعتماد الرؤية الاستراتيجية بشكل رسمي في شهر ماي من سنة 2015، بعد أن توفرت لدينا مرجعية وطنية تحدد الاختيارات الاستراتيجية الكبرى للإصلاح التربوي إلى غاية سنة 2030، وترسم خارطة الطريق في الآفاق القصيرة والمتوسطة والبعيدة، حيث اعتمدنا مقارنة المشروع في بلورة الرؤية الاستراتيجية، من خلال مجموعة من المشاريع، التي تقدمنا في صياغتها وفق منظور مدمج ونسقي، بلغت في المرحلة النهائية 16 مشروعاً مدمجاً فيما يتعلق بقطاع التربية الوطنية و6 مشاريع في قطاع التكوين المهني. وخلال نفس هذه المرحلة، عملنا على تحقيق الانصهار الكامل للتدابير ذات الأولوية ضمن مشاريع الرؤية الاستراتيجية. وبذلك، لم نعد نتحدث اليوم عن التدابير ذات الأولوية، وإنما عن مشاريع استراتيجية مدمجة ومستوعبة لجميع التدابير ذات الأولوية.

س 2 باعتباركم كاتباً عاماً للوزارة تشرفون على تنسيق جميع برامج عملها واختصاصاتها، وباعتباركم عضواً في اللجنة الوطنية لقيادة وتبعية تنزيل المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية التي هي تحت الرئاسة الفعلية للسيد وزيرين، ماهي المنهجية التي اعتمدها الوزارة في ترجمة توجهات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015/2030 إلى مشاريع وبرامج عملية مدمجة لتنفيذها إلى الميدان؟

سأحاول تقريبكم بعجالة من منهجية العمل التي اعتمدها في تنزيل مضامين الرؤية الاستراتيجية، وإن كان هذا الحيز لا يسمح بتقديم مختلف التفاصيل. ويمكنني أن أخص لكم هذه المنهجية في عدة محطات، انطلاقاً من التمثيل السليم والعميق لمضامين الرؤية الاستراتيجية، مروراً بترجمة أهدافها إلى مخططات عملية قطاعية ومشاريع وبرامج إجرائية، وتدقيق مكونات هذه المشاريع، وتصريفها وفق برامج متعددة السنوات، تسمح بالانتقال من المخطط البعيد المدى 2030 إلى برامج عمل قصيرة ومتوسطة الأمد، وإلى برامج عمل سنوية، بما يستتبع ذلك من تأطير مالي، وإرساء لفرق المشاريع، ووضع لآليات القيادة والتدبير والتتبع، وصولاً إلى الأجراء الفعلية على صعيد الميدان.

تتمة الحوار مع السيد الكاتب العام ص: 2

حوار



يوسف بلقاسمي الكاتب العام لقطاع التربية الوطنية

س 1 نعلم جميعاً، أن الوزارة كانت قد أطلقت سنة 2014 مشاورات موسعة حول إصلاح المنظومة التربوية، شارك فيها أكثر من 100.000 فاعل تربوي وسياسي واجتماعي واقتصادي، بهدف الإنصات إلى تشخيصاتهم واقتراحاتهم، حيث تبلورت عن هذه المشاورات عدة «تدابير» إصلاحية وصفت «بذات الأولوية». والآن بعد إقرار الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 / 2030 أصبح الحديث عن مشاريع مدمجة للإصلاح. هلا حدثتمونا السيد الكاتب العام عن هذا الانتقال من التدابير ذات الأولوية إلى المشاريع المندمجة؟

أشكركم على طرح هذا السؤال، لأنكم بذلك تتيحون لي الفرصة لتقديم بعض التوضيحات حول مسألة كانت تطرح حولها بعض الأسئلة، التي تتعلق بمدى التناغم بين ما اصطحنا عليه «التدابير ذات الأولوية» وبين «الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030»، وهل نحن بصدد مخططين منفصلين للعمل؟ وأود هنا أن أؤكد، جازماً، على أن الأمر يتعلق بمخطط عمل مدمج ومتناغم، لا ازدواجية ولا تعارض فيه، بل يتعلق الأمر بسيرورة إصلاحية واحدة، تم الاشتغال عليها بشكل متدرج، يشتمل على مرحلتين متتاليتين، المرحلة الأولى، والتي يمكن اعتبارها بمثابة المحطة التي مهدت لصدور الرؤية الاستراتيجية، والتي اشتغلنا فيها منذ سنة 2014 على التدابير ذات الأولوية، كبرنامج مرحلي يهدف إلى معالجة بعض الإشكالات التي كانت تساؤل المنظومة وتتطلب تدخلاً مستعجلاً على المدى القصير، والتي ستسمح لنا في نفس الوقت بتوفير الأرضية الخصبة لتنزيل المخطط الإصلاحي الجديد، الذي كان صاحب الجلالة قد نادى ببلورته في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة

تتمتة الحوار مع السيد الكاتب العام

للوزارة، خاصة فيما يتعلق بالمصاحبة والتأطير، وكذلك في عمليات الافتتاح، لضمان حكمة جيدة والنجاحة في تنزيل المشاريع المندمجة.

تتمتة ص: 1 اللجنة المركزية لقيادة...

إلى ذلك، قدم السيد يونس بنعكي، مدير الشؤون العامة والميزانية والممتلكات، عرضا حول «الندوات المركزية والوطنية، الخاصة بالتأطير العملي والميزانياتي برسم 2017» استعرض فيه، المحطات الأساسية والعمليات التحضيرية للتنزيل العملي والميزانياتي للمشاريع المندمجة خلال هذا الموسم الدراسي 2016-2017، مذكرا في هذا السياق بورشات العمل واللقاءات التنسيقية التي عقدتها الوزارة داخليا ومع شركائها، في سبيل إيجاد سبل الرفع من المردودية الداخلية للمنظومة التربوية، وتوفير مستلزمات إنجاح الإصلاح.

كما ذكر السيد بنعكي في سياق عرضه، بالمحددات الرئيسية لإعداد مشروع برنامج العمل وميزانية الأكاديميات برسم سنة 2017، والتي أجملها في تنزيل وأجراء الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، وتوسيع العرض التربوي والعناية بالفضاءات المدرسية، ثم تعزيز الدعم الاجتماعي (الداخليات والإطعام المدرسي...) والتحكم في نفقات تسيير المرافق الإدارية، وتحسين الحكامة المالية للأكاديميات.

في هذا الإطار، أبرز السيد المدير أهمية الندوات الميزانياتية المركزية، بمشاركة المديرات المركزية، والندوات الميزانياتية الوطنية، بمشاركة المديرات المركزية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، في التأطير العملي والميزانياتي للمخطط الأول 2016/2018، بانسجام تام مع النتائج المنتظرة على المدى البعيد، وتكريس اللامركزية وإرساء ومأسسة التعاقد وتقوية الحوار التدبيري بين مختلف المستويات الإدارية للمنظومة التربوية.

في نفس المضمار، التأمّت رئيسات ورؤساء المشاريع المندمجة، في لقاء يوم الخميس 23 فبراير 2017 بالمقر المركزي للوزارة -باب الرواح- مع اللجنة التنظيمية للندوات المركزية والوطنية للتأطير العملي والميزانياتي للمشاريع المندمجة، للتحضير لهذه الندوات التأطيرية، والمساهمة في إنجاحها، حيث أوضح السيد عبد الحق الحياي في كلمته الافتتاحية لهذا الاجتماع، المنهجية التي اعتمدت في تنظيم هذه الندوات، وكيفية تحضير العرض التأطيري الميزانياتي والعملي الخاص بسنة 2017، والذي يجب أن يشمل الأهداف العامة والخاصة للمشروع، وحصيلة الإجراءات التي سبق اتخاذها منذ إرساء الرؤية الاستراتيجية سنة 2015، إضافة إلى تحديد برنامج عمل خاص بالدخول المدرسي المقبل، وتحديد أولوياته والاعتمادات المالية المطلوبة لتنفيذه وإنجاحه.

هذا، وقد عرف اللقاء، نقاشا مستفيضا، من طرف مديرات ومديري المصالح المركزية ورئيسات ورؤساء المشاريع، حول مجمل القضايا المطروحة في هذين اللقاءين، عبروا فيه عن استعدادهم وانخراطهم التام في مسلسل تنزيل المشاريع المندمجة، ومعبرين بالمناسبة عن العديد من الاقتراحات والتوصيات لتعزيز المقاربة التدبيرية المعتمدة في تنزيل هذه المشاريع ميدانيا وضمان بلوغ نتائجها المسطرة.

وأنه سيتطلب مقاربة وآليات خاصة لتدبير محتويات ومضامين مشاريعه لضمان نجاحه. فهذه المقاربة الاستراتيجية والتدبيرية وآلياتها، التي ستعتمدها الوزارة في تنزيل هذا الإصلاح؟

في الحقيقة، سؤالكم هذا هو تكلمة للسؤال السابق، ويسمح لي بتقديم بعض الإضافات حول منهجية العمل. وما أود الإشارة إليه في هذا الصدد، هو أننا اعتمدنا مقاربة استراتيجية لكوننا لا نشتغل الآن على المدى القصير. إذ سيتم تنزيل المشاريع المندمجة المعتمدة تدريجيا لتحقيق جميع أهداف الرؤية على المدى البعيد في أفق 2030، نظرا لخصوصية القطاع وأهمية الإصلاح.

وهذا، التنزيل سيمر عبر خمسة مخططات من ثلاث سنوات لكل مخطط. وسيتم اعتماد المقاربة التدبيرية القائمة على التدبير بالمشروع، للتحكم في تنزيل الرؤية من خلال تحديد الأهداف العامة من كل مشروع وأهدافه الخاصة، والتدابير الإجرائية، وكذلك

كما نعلم جميعا، أن الرؤية الاستراتيجية مهيكلت في أربعة مجالات، عملنا في إطار المنهجية المندمجة التي اعتمدها، على تصريفها في مشاريع همت ثلاثة مجالات:

أولا: مجال الإنصاف وتكافؤ الفرص، وثانيا مجال الجودة ثم المجال الثالث هو الحكامة والتعبئة. وتم تصريف هذه المجالات في 16 مشروعا: ستة مشاريع في المجال الأول، ثم ستة مشاريع خاصة بالمجال الثاني، وأربعة مشاريع بالنسبة للمجال الثالث.

ونحن الآن بصدد الانتهاء من إرساء فرق المشاريع على مختلف المستويات المركزية والجهوية والإقليمية، وكذلك بصدد تعميق عملية تدقيق المشاريع، وتقدير ميزانيتها، وفق مقاربة تفسح المجال للتعاقد حول الأهداف والوسائل، في إطار ما سميناه ب«الندوات الميزانياتية المركزية» التي تجرى حاليا بمشاركة جميع مديري ومنسقي المشاريع على الصعيد المركزي، على أساس أن يعقبها استحقاق ثان جد هام، يتعلق ب«الندوات الميزانياتية الوطنية» التي ستنتقل في الأيام القليلة القادمة، والتي ستعرف مشاركة مديري



قياس مدى تحققي المؤشرات التدبيرية، وكذلك، وهذا هو الأهم، قياس مؤشرات النتائج المحققة على مستوى كل مشروع. وبخصوص ضمانات النجاح التي طرحتموها في سؤالكم، فقد تداولنا حول المستلزمات ذات الأولوية للنجاح في الإصلاح، والتي حددها في مجموعة من المداخل المرتبطة أساسا بتعزيز القدرات التدبيرية للمتدخلين، وتطوير آليات التشغيل والرفع من مردوديتها، وترسيخ ثقافة الواجب المهني، والارتقاء بالتواصل المؤسسي، والرفع من مستوى التعبئة المجتمعية حول الإصلاح. وتضاف إلى هذه المستلزمات، متطلبات أخرى تعين توفيرها، وخاصة ما يتعلق بتوفير التمويل اللازم، وتقديم الدعم اللازم للمنظومة على كافة المستويات، باعتبار تأهيل المدرسة المغربية ورش بهم الجميع. وهناك آلية مؤسسية ستكون ما من شك داعمة لعملنا، ويتعلق الأمر باللجنة الإدارية الدائمة للتربية والتكوين، بالنظر للمهام الموكولة إليها في مجال تنسيق السياسات والبرامج القطاعية المرتبطة بأجراء مشاريع الإصلاح. كما أننا نأمل أن يشكل القانون-الإطار الذي يتم تهيئته، سندا قويا للمنظومة التربوية في مباشرة إصلاحها التربوي.

إلى جانب ذلك، لا بد من التذكير في هذا السياق بأهمية دور وعمل المفتشية العامة

الأكاديميات والمديرين الإقليميين ومنسقي المشاريع على الصعيد الجهوي، والتي تهدف إلى تدقيق مشاريع الأكاديميات والمديرين الإقليميين، وربطها بقانون المالية لسنة 2017 ثم قمنا بعمل آخر أساسي، خاص بميزانية الوزارة. وفي هذا الإطار، نعلم جميعا أن وزارتنا تم اعتمادها كنموذج تطبيقي لتنزيل القانون التنظيمي الجديد للمالية المبنية على المشاريع، حيث تم بناء ميزانية الوزارة بكيفية متطابقة مع المشاريع المندمجة المعتمدة في الرؤية. وهذه نقطة قوة في تنزيل المشاريع.

كما أننا نستحضر الجانب المتعلق بتتبع وتقييم المنجزات كمكون أساسي في منهجية عملنا، وكانت آخر محطة في عملية التقييم، اللقاء التنسيقي الوطني الذي نظمناه مؤخرا يومي 30 و31 من شهر يناير 2017، والذي شكل بالنسبة لنا فرصة سانحة للوقوف على تقدم الأشغال، وعلى حصيلة المنجزات، وكذا على الإكراهات والصعوبات المعترضة، ومكننا كذلك، وهذا هو الأهم، من رصد العمليات والمشاريع الواعدة التي أرسيناها خلال مرحلة التنزيل الأولي على شكل تجارب نموذجية، والتي تبين من خلال تفويها أنه أن الأوان لتوسيع نطاق تطبيقها وتسريع وتيرة تعميمها.

س 3 مشروع إصلاح هاء، بهم منظومة تربوية تحظى بأهمية بالغة لدى الجميع، لا بد

خارطة الطريق لأجراً وتنفيد وتتبع حافظه المشاريع المندمجة للرؤية آليات الاشتغال والتنسيق



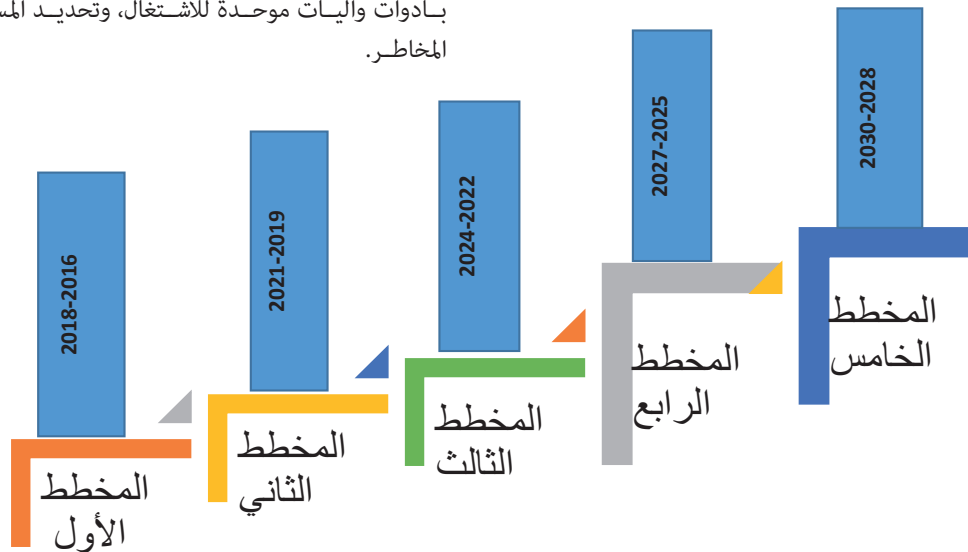
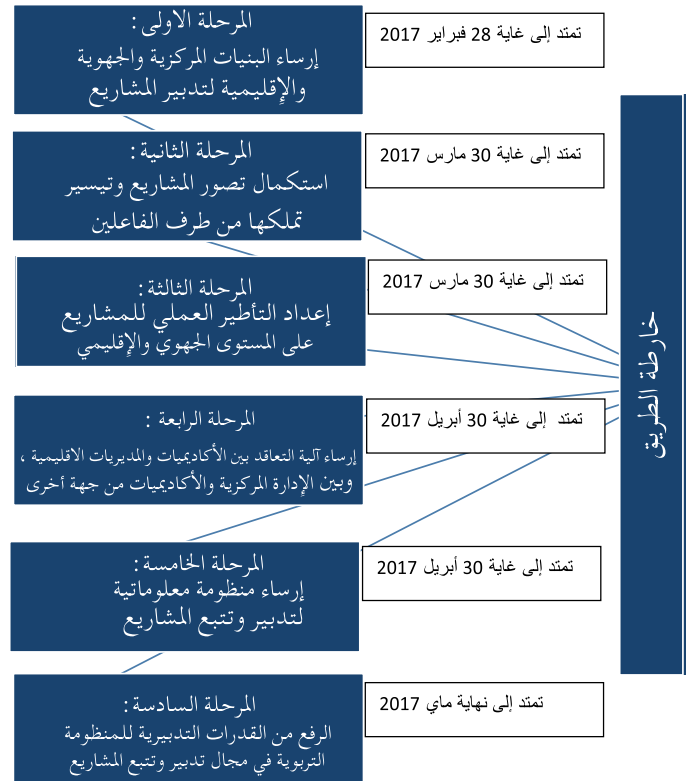
عبد الحق الحيايني، مدير الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط

واعتمدت منهجية العمل على تفعيل المشاريع المندمجة عبر الخمسة مخططات المذكورة، تمكن من الأجرأة المتدرجة للإصلاح، ومن التتبع والتقييم المنتظم لمنجزاته، وتحديد الأهداف العامة والخاصة والنتائج المنتظرة للمشاريع المندمجة وإعداد التأطير العملي والميزانياتي عبر تحديد التدابير والكلفة والمؤشرات المستهدفة للمشاريع المندمجة بالنسبة لكل مخطط عمل.

ومن أجل ضمان تفعيل المشاريع المندمجة تم تشكيل الفرق المركزية، وإرساء الفرق الجهوية والإقليمية، المكلفة بتنفيذ وتتبع المشاريع المندمجة. وتروم هذه الهيكلية ضمان الالتفائية بين البنيات التنظيمية للمشاريع والبنيات الإدارية على المستويات الثلاثة للمنظومة: مركزي جهوي وإقليمي. كما تسعى أيضا إلى تقوية القدرات التديرية للفرق، من خلال تنظيم دورات تكوينية وفق المرجع المعتمد من طرف الوزارة، والاعتماد على آليات وأدوات الاشتغال تتلاءم وخصوصيات المنظومة التربوية، واعتماد دفتر تحملات موحد، يمكن من معيرة وتوجيه وتأطير الدورات التكوينية على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. وتكمن غاية الرفع من القدرات التديرية للفرق المركزية والجهوية والإقليمية في فهم المهام الموكولة إلى رؤساء المشاريع، وتوحيد المفاهيم المعتمدة في مجال تدبير المشاريع وكذا التواصل الفعال حول تقدم انجاز المشروع، فضلا عن تزويد رؤساء المشاريع بأدوات وآليات موحدة للاشتغال، وتحديد المساطر المعتمدة لتدبير المخاطر.

حددت خارطة الطريق منهجية مهمة لأجرأة وتنفيذ وتتبع حافظه المشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية 2015 / 2030 ، عبر خمسة مخططات عمل تمتد كل واحد منها لمدة ثلاث سنوات في أفق 2030 ، مع تأطير ميزانياتي وعملياتي لكل المخططات وبرامج العمل يحدد كلفة التدابير، إضافة إلى قياس المؤشرات التديرية ومؤشرات النتائج من أجل التنزيل الأمثل للمشاريع. وتقوم هذه الخارطة على مبادئ عامة، تهم تبسيط مساطر وآليات الاشتغال، وتحديد الأولويات اعتمادا على مضامين الرؤية الإستراتيجية المرتبطة بالمدى القريب، والتفكير في آليات التفعيل على المستوى المحلي وضمان التنسيق الأفقي بين المديرات المشرفة على المشاريع المندمجة، باستحضار المجالات الثلاث لحافظة المشاريع، والتنسيق بين المديرات المركزية والأكاديميات الجهوية، أخذا بعين الاعتبار خصوصيات وأولويات كل جهة.

و في هذا الإطار تمت هيكلة مراحل الانجاز على الشكل التالي:



التأطير العملي والميزانياتي للمشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية



يونس بنعكي، مدير الشؤون العامة والميزانية والممتلكات

< وأخيرا، مواكبة الأكاديميات الجهوية ومصاحبها في التحضير لعقد دوراتها الأولى للمجلس الإداري برسم ذات السنة. إلى ذلك، سيتم تقييم إنجازية هذه الأهداف باعتماد الشبكة التحليلية التالية:

مضامين ورافعات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح	تقييم وترصيد نتائج حصيلة تنزيل المشاريع المندمجة	خلاصات اللقاء التنسيقي الوطني يومي 30 و31 يناير 2017
خصوصيات وأولويات كل جهة	المستلزمات ذات الأولوية لإنجاح الإصلاح التربوي	عناصر المذكرة التأطيرية لإعداد مشروع برنامج العمل والميزانية

وهكذا، سيتم تنظيم الندوات الميزانياتية، وفق مرحلتين متسلسلتين:
- مرحلة أولى، تم فيها عقد ندوات مركزية مع مديرات ومدراء ورئيسات ورؤساء المشاريع المندمجة مركزيا، خلال الفترة ما بين 27 فبراير و03 مارس 2017.
- مرحلة ثانية، يتم فيها عقد هذه الندوات مع مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية، مصحوبين بالمديرات والمديرين الإقليميين ورئيسات ورؤساء المشاريع الجهوية خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 17 مارس 2017.
البرمجة الزمنية للندوات الميزانياتية الوطنية

التاريخ	الأكاديمية
06 مارس 2017	طنجة تطوان الحسيمة
07 مارس 2017	الرباط سلا القنيطرة
08 مارس 2017	الشرق
09 مارس 2017	فاس مكناس
10 مارس 2017	كلميم واد نون
13 مارس 2017	العيون الساقية الحمراء
14 مارس 2017	سوس ماسة
15 مارس 2017	مراكش أسفي
16 مارس 2017	بني ملال خنيفرة
17 مارس 2017	الدار البيضاء سطات
	درعة تافيلالت
	الداخلة وادي الذهب

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الأكاديميات الجهوية سبق لها وأن عقدت ندواتها الميزانياتية على الصعيد الجهوي، خصصت لتدارس مكونات مشاريعها المميزة، بمشاركة المديرين الإقليميين، وفيها تم تحديد الأولويات، وتدقيق وضعياتها المادية والمحاسبية، وإجراء تقييم لمنجزات الشركاء على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي.

ومما لا شك فيه، أن خطوة تنظيم هذه الندوات الميزانياتية المركزية والوطنية، كفيلا بالمساهمة في قيادة وتدبير وتتبع المشاريع المندمجة بشكل محكم، والتمكن من إجراء الإصلاح التربوي لمنظومتنا التربوية، والتتبع والتقييم المنتظم لمنجزاته عبر مخططاته الخمس الموضوعية لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي إلى حدود سنة 2030.

تشكل الندوات المركزية والوطنية الخاصة بالتأطير العملي والميزانياتي للمشاريع المندمجة للرؤية الاستراتيجية 2015-2030 برسم سنة 2017، والتي انطلقت من 27 فبراير وستمتد إلى غاية 17 مارس 2017، واحدة من المحطات المهمة في سياق الأجراء الفعلية والتنزيل الميداني للرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي، المبنية على مبادئ موجهة قوامها: الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة، والارتقاء الفردي والمجتمعي.

وسيرا على نهج المقاربة المندمجة والنسقية التي اعتمدها الوزارة خلال المراحل السابقة من إعداد هذه الرؤية، تأتي هذه المحطة الرامية بالأساس إلى المزيد من تدقيق الحاجيات الملحة للمنظومة التربوية مركزيا و جهويا وإقليميا، من طرف المديرين المركزيين والجهويين، وإبراز مختلف المحطات والعمليات التحضيرية للرؤية الاستراتيجية في شقها المالي، وخاصة ما يتعلق منها بتوفير الأغلفة المالية ذات الصلة بعمليات إحداث وتأهيل بنيات المستقبل، وهويل العمليات المرتبطة بتغطية الخصائص من الموارد البشرية، وترجمة مداخل التغيير الممكنة إلى برامج ومخططات عمل ومشاريع تربوية قابلة للتنزيل والتففيذ، وإجمالا تقديم الحلول الممكنة للإصلاح على كافة الأصعدة المؤسسية والتنظيمية والتربوية.

ومن الأهمية بمكان، الإشارة إلى أن الإصلاح الشمولي والعميق للمدرسة المغربية الجديدة يتطلب أربعة مستلزمات ذات أولوية، وهي:
1- مستلزم تقوية القدرات التدييرية والريادية على كافة مستويات المنظومة، كمفتاح أساسي من مفاتيح النجاح وإعلان سنة 2017 سنة للتكوين والتأهيل؛

2- مستلزم الارتقاء بالتواصل المؤسسي الداخلي والخارجي، بما يتيح تملك استراتيجية تواصلية فعالة تهم كافة الأصعدة؛

3- مستلزم تعبوي، يتمثل في وضع وتفعيل مخطط لقيادة التغيير على كافة مستويات المنظومة؛

4- مستلزم ترسيخ الواجب المهني.
فضلا عن توفير آليات تنفيذ وتتبع المشاريع المندمجة من خلال إحداث لجن القيادة والتتبع ووضع خارطة الطريق لتنزيل المشاريع، وإرساء فرق تدبير المشاريع، بالشكل الذي يسمح لكافة البنيات الإدارية المعنية بأن تساهم بفعالية في تنزيل وتنفيذ المشاريع المندمجة، والتحكم في مسارات الإنجاز، ومتابعة عملية الأجراء، وتقييم النتائج، وفق خطاطة معدة لهذا الغرض

ومن المحددات الرئيسية التي ستؤطر عملية تنزيل المشاريع، نجد كمحدد أول في هذا الاتجاه، عملية تنزيل وأجراء الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، حيث ستقوم الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في هذا المضمار، بإعداد برامج عملها الأولية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة من حيث المجال والفئات المستهدفة، والامكانيات والفرص المتاحة.

كما سيحظى الجانب المتعلق بتوسيع العرض التربوي بأهمية قصوى في برامج عمل الأكاديميات، وكذا العناية بالفضاءات المدرسية، وتعزيز الجهود المبذولة في مجال الدعم الاجتماعي، ثم التحكم في نفقات تسيير المرافق الإدارية والمؤسسات التعليمية، وأخيرا تحسين الحكامة المالية للأكاديميات الجهوية، كمحددات رئيسة لبرامج عمل هذه الأخيرة. وضمانا لتوفير الشروط القمينة بإنجاح عملية التنزيل الميداني للمشاريع المندمجة، والتحكم في مساراتها، ستلتزم الأكاديميات الجهوية مع المديرات المركزية المعنية بكل مشروع، في إطار ندوات ميزانياتية وطنية، تتغيا التأطير العملي والميزانياتي للمخطط الأول الممتد على ثلاث سنوات 2016-2018، وتكريس اللامركزية الفعلية ومأسسة التعاقد، وتقوية الحوار التدييري المنتظم والمستمر بين مختلف المستويات الإدارية للمنظومة التربوية. وهذه الأهداف والمرامي لن تبلغ مداها إلا عبر أعمال عدة مقتضيات تتجلى فيما يلي:

< تدقيق الأهداف والتدابير الخاصة بالمشاريع المندمجة، وحرص العمليات ذات الطابع الاستعجالي وخاصة تلك التي ترتبط بالدخول المدرسي المقبل 2017-2018؛

< تأطير إعداد مشروع برنامج عمل وميزانية الأكاديميات برسم السنة المالية 2017؛